

الطالب:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن اتبع هداه ،اما بعد فهذا هو المجلس التاسع لشرح المنظومة البيقونية
،وكان هذا المجلس في يوم الاربعاء التاسع والعشرين من شهر شوال للعام
السابع والثلاثين بعد المائة الرابعة والالف.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

والمعضل الساقط منه اثنان &&&&& وما أوتي مدلسا نوعان

شرح الشيخ :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله واصحابه
ومن اتبع هداه اما بعد:

المعضل من الاعضال والعضل لغة :المنع والشدة ، فيقال أعضل به الأمر
أي: اشتد به الأمر وضافت به السبل ،من أعضل اي ضاق.

اما المعضل اصطلاحا فالمشهور في معناه، والذي اورده المصنف هنا هو
الذي سقط منه راويان، واختلف هل يشترط التوالي في هذا السقط ام لا.
يعني لو سقط راويان في موضعين مختلفين من السند ،ليس متواليين ،هل
يسمى معضلا ام لا.

فالذي يظهر والذي استقر عليه الامر انه يشترط التوالي، اي أن يسقط راويان يتوالى سقوطهما، اي مع بعض ،ويدخل في هذا المعضل ان يروي أتباع التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة فيكون الساقط بين تبع التابعين والرسول صلى الله عليه وسلم بلا شك اثنان أو أكثر. هذا يطلق عليه أنه معضل كذلك، وليس مرسلا من باب تخفيف الاصطلاح، فالمرسل إنما يختص اصطلاحا بما أرسله التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بين هذا الحكم في معرفة علوم الحديث نعم. فلو قال احد من اتباع التابعين: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا فهذا يعتبر معضلا من جانب الاصطلاح ،لان الساقط يكون اثنين او اكثر، هذه نكتة بدأ 4:45..... إليها.

قال الذي اصطلح عليه الخطيب البغدادي في فنون الرواية: ان ما رواه ذلك وهو التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل، وهو أخفض رتبة من المرسل، والإعصال بلا شك يعني: يتوافق معناه اللغوي مع معناه الاصطلاحي من جهة أن سقط اثنين في السند يعد شديدا فهذا يكون أكثر عرضة للضعف أكثر من أن يكون الساقط واحدا ، هذا اشد ضعفا من المنقطع الذي الإنقطاع في موضع واحد ولهذا كان من باب المعضل.

وأما التدليس، والمدلس نوعان،

فالتدليس لغة :هو الصرف من الدلس، أي التحريف: تحريف اللفظ ،فيقال كا قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، الدال واللام والسين اصل في الستر والظلمة، فالاصل يدور على ستر وظلمة ولذلك يقال الدلس أو الدلسة اختلاط الظلام بالنور.

واما من جانب الاصطلاح:

الطالب: قال المصنف رحمه الله

الاول الإسقاط للشيخ وأن ،،،،،،،،، ينقل عن فوقه بعن وأن.

والثاني لا يسقطه لكن يصف ،،،،،،،، أوصافه بما به لا يعرف.

شرح الشيخ: هنا المصنف ذكر نوعين من انواع التدليس.

النوع الاول :هو الذي يسمى بتدليس الإسناد، يعني أصله من دلس يدلس،
وأما النوع الثاني فهو الذي يسمى بتدليس الشيوخ (هنا كلام متداخل حول
النوعين هذا جهدي في تحصيل الفائدة منه على ماغلب الظن عندي)

7:30

الاول اسقاط الشيخ وان ،،،،،ينقل عن فوقه بعن وأن

يعني ان يسقط الشيخ، أي إن كان ضعيفا أن يقوم المدلس باسقاط شيخه الضعيف، وبما انه اسقطه وهو لم يسمع من شيخ شيخه، فلا يستطيع ان يقول حدثني فلان وشيخه لشيخه الذي اسقطه، فماذا يفعل حتى لا يصير كذابا يقول: عن فلان، عن فلان ليس كذبا، لأنه فعلا هذا الحديث مروي عن فلان، فيأتي المدلس فيطلق صيغة التحديث: حدثنا أو أخبرنا، لانه لم يسمع من شيخ شيخه، ويسقط شيخه هذا الضعيف، ويقول عن فلان فلذلك قال: ينقل عن فوق شيخه بعن وان.

وبالنسبة لتدليس الاسناد له صورتان: احدهما تدخل في الاخرى، ولكن
اختلف هل الأولى هي المقررة أم الثانية هي المقررة.

الصورة الاولى: ان يحدث المدلس للراوي عن عاصره ولم يلقه موهما انه سمع منه، وان يحدث عن لقيه وسمع منه ولم يسمع منه هذا الحديث بعينه أنه سمعه منه.

وهنا مرتبتان: المعاصرة واللقي، فالمدلس إما أن يسمع من راو عاصره. فالمدلس هنا ينقل عن راو عاصره دون ان يسمع منه هذا الحديث، بصيغة توهم السماع، هو سمع ولم يسمع، وهذه الصيغة واردة، وكذلك قد ينقل عن سمع منه شيئاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع، وهذه المرتبة الثانية: اللقي. هو لم يسمع منه سمع أحدهم، ولكنه لم يسبق له الحديث عنه، ولذلك لم يصرح بتحديث هذا الحديث، إنما أوهم السماع. وهذا التعريف الذي ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية لعلوم الرواية، وجرى عليه عدد من المصنفين في علم المصطلح بعد ذلك، يعني اعتمده واعتبروه هو المقصود في تعريف تدليس الاسناد.

هؤلاء جعلوا الضابط في تدليس الاسناد: الايهام بغض النظر عن اللقي والمعاصرة، يعني الشرط الذي يعرف به التدليس هنا لا يتعلق بتدليس اللقيا والمعاصرة، انما يتعلق بالايهام.

فبقي امران: أن يوهم المدلس انه سمع ولم يسمع، سواء كان هذا الذي أوهم عنه ممن لقيه او ممن عاصره ولم يلقاه، واما الآخرون وعلى راسهم الحافظ ابن حجر، رحمه الله، فقد فصل وميز، فجعل التدليس تدليس الايهام يتعلق فقط بمن أوهم السماع من شيخه الذي سمع منه شيئاً لم يسمعه منه، واما الذي أوهم السماع ممن عاصره ولم يلقه، اعتبره ايهاماً خفياً وليس تدليساً، فميز الحافظ ابن حجر في: نخبة الفكر شرحه نزهة النظر، هذين الأمرين، فصل بينهما

وهذه الامور اصطلاحية كما بينا.

بقي تدليس الشيوخ أو كما قال المصنف: ان يصف الشيخ. أي شيخه بوصف لا يعرف، وهنالك من استدرك على البيقونية قوله: لا يعرف انه

اولى ان يقول بما في ذلك لم يشتهر ، لأنه قد يكون هناك فلان من الشيوخ
يعني يعرف باسمه ولكنه ليس مشهورا ،فجعل الضابط هنا الشهرة وليس
بمجرد ان يعرف بهذا، يعني ان ياتي المدلس الى شيخ له، ويريد ان يسقط
هذا الشيخ لان فيه ضعف، فماذا يصنع لانه يريد ان يسقط التعريف به
لايسقطه بالكلية فيريد ان يذكره بأمر لا يعرف بان المقصود فلان من
الشيوخ فيثبت وصف لم يشتهر به، ولم يذكر عنه فيما جاء في ترجمته،
يعني فلان قد يكون اعور ولكنه ليس معروفا بهذا أو انه لم يذكر بهذا
الوصف ان فلان اعور. فيختار الباحث من الاعور هذا، وقد يكون فعلا
اعور ولم يكذب ولكنه لم يذكر بهذا في كتب التراجم، ولم يشتهر بهذه
النسبة، فهنا هذا لا يعد تدليسا لماذا، لانه اسمه، ذكره بشيء لا يشتهر به،
والذي سمي بتدليس الشيوخ وهذا ما زال موجودا في زماننا. وهناك قسم
هو لم يذكره المصنف بل اقسام لم يذكرها المصنف منها تدليس العصر،
ومنها تدليس التسوية، ونكتفي بذكر تدليس التسوية باختصار، هو ان يسقط
المدلس الذي دلس تدليس التسوية شيخ شيخه فمن فوقه ولم يسقط شيخه.
باختصار، الذي ينظر الى الاسناد لا يعرف من الساقط لان المدلس هذا
صرح بالسماع بالتحديث عن شيخه، لم يسقط..... 16:40د التحديث، ثم
يأتي على شيخ شيخه فيسقطه اما يسقطه لضعف او لغير ذلك، لصغر
السن او أي علة من علل التدليس او الاسقاط، حيث اراد ان يظهر الاسناد
بصورة حسنة في انشاء الشم والبدل لتجويد الاسناد، يريد ان يوجد
الاسناد، فيأتي الى شيخ شيخه فيسقطه ثم يذكر عن شيخه انه روى عن
فلان، يعني هو يقول حدثني فلان شيخه يعني عن فلان، عن فلان هذا بينه
وبين الشيخ واحد او اكثر سقطوا اسقطهم هذا المدلس تدليس تسوية،
ولذلك كان تدليس التسوية شرا على التدليس لخفاءه ولما يترتب عليه من
الغش، لانه عمى الامر عن لذي ينظر في الكتاب وممن اشتهر بتدليس
التسوية بقية ابن الوليد ،وكذلك الوليد ابن مسلم، وغيرهما ممن عرف بذلك
والله تعالى الموفق وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين